

السؤال

لقد قرأت كل الفتاوى على موقعكم بخصوص سن أمنا عائشة رضي الله عنها عند الزواج ، وقد قرأت أيضاً كتاب " السنن الوهاج في سن عائشة عند الزواج " ، وكتاب " زواج السيدة عائشة ومشروعية الزواج المبكر والرد على منكري ذلك " . وقد اقتنعت بعدم صلاحية كتب التراجم في تحديد سن السيدة عائشة عند الزواج . لكن أحداً لم يناقش أسانيد الأحاديث الواردة في ذلك ، وقد جمعتها ووجدت أن في كل سند منها أحداً فيه شبهة في عدالته . سؤالي عن الأربعة طرق الأشهر (1) عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ . (2) هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . (3) الزهري عن عروة عن عائشة . (4) مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ وَيَحْيَى . الأعمش مدلس ، الزهري مدلس ، محمد بن عمرو ضعيف ، هشام بن عروة (قيل فيه اختلط/ساء حفظه/كان يدلس) . ومالك لم يقبل روايته بعدما صار إلى العراق ، مع العلم أن كل الذين حدثوا عن هشام هذا الحديث من أهل العراق ، أو سافروا إلى العراق . جَرِيرٌ = نشأ بالكوفة ، عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ = الكوفة ، سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ = الكوفة ، أَبُو مُعَاوِيَةَ = الكوفة ، أَبِي أُسَامَةَ = الكوفة ، وكيع = الكوفة ، يَحْيَى بْنُ هَاشِمٍ = بغداد - الكوفة ، حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ = البصرة ، جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ = البصرة ، حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ = الكوفة ، وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ = البصرة ، أَبَانُ الْعَطَّارُ = البصرة ، يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ = الكوفة ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا = الكوفة ، عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ = الكوفة ، إلا واحد من أهل المدينة ، وهو عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ = ضعيف . لماذا لا يوجد سند واحد ليس فيه أي شبهة . أين ثقات وأئمة المدينة . ألم يسمع منهم أحد هشام وهو يروي هذا الحديث . كيف نتجاهل رد الشافعي لرواية المدلس ، وعدم قبول مالك لأحاديث هشام بعد عودته من العراق . ألا يحتمل أن يكون هؤلاء المدلسين الذين عنعنوا في كل روايات هذا الحديث قد سمعوا من شخص كذاب هو تلميذ لشيخهم فأخفوا اسم هذا الكذاب ورووا الحديث عن شيخهم . أنا أعرف أن هذا الموضوع فتنة واختبار ، وأريد أن أخرج منه متيقنة ، وأن أجد الحق أينما كان . أرجو طرح هذه الأسانيد للنقاش حتى لا يتكلم متكلم بعد هذا في سن السيدة عائشة رضي الله عنها .

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

لا بد من تقرير أمر مهم في بداية الجواب ، سببه أننا استشعرنا في السؤال قدراً من المبالغة في خطورة المسألة ، وأنها قضية فتنة واختبار ، وحقيقة الأمر أنها مسألة علمية بحثية ، تناقش قضايا إسنادية وتاريخية ، الاختبار فيها إنما هو للعقل البحثي ، كيف يناقش ، وكيف يدرس الوثائق ويتحقق من الروايات ، ويتغلب على الأهواء أو المؤثرات ، ولا تتجاوز ذلك إلى أن تكون قضية إيمان ونقيضه ، أو فتنة ما بين الهدى والضلال ، فالأمر أيسر من ذلك ، ولا ينبغي مجاوزة أقدار المسائل في العلم كي لا

تتبع الحقائق في غمرة ذلك الغلو ، بل إن المسألة لا تدخل في دائرة القطعيات المعلومات من الدين بالضرورة ، فليست قرآنا منزلا ، ولا ركنا من عقائد المسلمين .

كل ذلك نقره كي تتناول السائلة الباحثة المسألة بقدر من الهدوء والروية ، بعيدا عن سيف الفتنة والتضليل ، وحينها ستكتشف أن تقدير مراتب العلم ، وإنزال المسائل حقها من غير إفراط ولا تفريط ، أحد أهم أسباب التوفيق إلى أصواب الأقوال بإذن الله .

ثانيا :

أما مناقشة الأسانيد الأربعة الواردة في السؤال فأمر سهل وميسور إن شاء الله .
أما إسناد الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة .

فالأعمش - وهو سليمان بن مهران (ت148هـ) - موصوف بالتدليس عند النسائي والدارقطني كما في " طبقات المدلسين " (ص/33) والتدليس مذموم على وجه العموم ، ولكن من عرف حقيقة التدليس وصوره وأسبابه تبين له أن من الخطأ التعامل مع جميع المدلسين بحكم مطلق واحد ترد به جميع أحاديثهم ، بل الأمر فيه تفصيل وشرح مطول ، كتبت فيه الأبحاث المطولة ، وألفت فيه المجلدات الضخام ، وليس من المقبول - في أدنى أساسيات العقول - أن ترفض كل تلك العلوم والتحقيقات في أحاديث المدلسين بجرة قلم من غير مختص ، دفعه إلى ذلك جهله بذلك العلم ، أو حبه لإثبات ما يوافق هواه ورأيه . فإذا كان المدلس حافظا ضابطا إماما في الحديث ، فلماذا ترد جميع مروياته ، أليس التدليس - في أشهر صورته وتعريفاته - هو تحديث الراوي عن شيخ سمع منه ما لم يسمعه منه ، بصيغة محتملة كالعنعنة . فإذا تحققت الضمانة بأن هذا الراوي الثقة - وإن كان وقع في التدليس في بعض الأحيان - ولكنه في أحاديث معينة رواها على وجهها ، ولم يسقط أحدا من الرواة ، فلماذا يرد جميع حديثه حينها؟! أليست العدالة تقتضي أن يرد الحديث الذي يغلب على الظن أنه قد دلس فيه فقط ، أما ما جاءت الأدلة بأنه لم يمارس فيه التدليس نقبله ونأخذ به !

هذا حاصل ما يقرره عامة علماء الحديث ، حتى الإمام الشافعي رحمه الله حين يقول : " من عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته . وليست تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ، ولا النصيحة في الصدق ، فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق . فقلنا : لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه (حدثني) أو (سمعت) " انتهى من " الرسالة " (ص/378)

فالشافعي رحمه الله يقرر بكل وضوح أن التدليس ليس عورة ترد بها جميع الأحاديث ، وإنما ترد بها الرواية التي نخشى أن يكون دلس فيها ، فإذا قامت قرينة تنفي وقوع الراوي في تدليس حديث معين ، كأن يقول حدثني أو سمعت ، قبلنا حديثه . وهكذا تعامل الأئمة مع أحاديث الأعمش رحمه الله ، فتشوا عن القرائن في مروياته ، فوجدوا أن الأعمش لا يدلس عن شيوخه الكبار الذين لازمهم سنوات طوالا ، وسمع منهم آلاف المرويات ، من أمثال إبراهيم النخعي الذي روى عنه هذه الرواية . لذلك قال الإمام الذهبي رحمه الله : " متى قال (عن) تطرق إليه احتمال التدليس ، إلا في شيوخ له أكثر عنهم ، كإبراهيم ، وأبي وائل صالح السمان ، فإن روايته عن هذا الصف محمولة على الاتصال " انتهى من " ميزان الاعتدال " (2/224)

بل إن الأعمش ليس من المكثرين من التدليس ، وتدليسه قليل في جنب ما روى ، فمثله لا يرد العلماء حديثه .

قال يعقوب بن شيبة : " سألت علي بن المدني عن الرجل يدلس ، أليكون حجة فيما لم يقل " حدثنا " ؟ قال : إن كان الغالب

عليه التدليس فلا ، حتى يقول : حدثنا " انتهى من " الكفاية " (362)

وقال الإمام مسلم رحمه الله : " إنما كان تفقد من تفقد منهم سماع رواية الحديث ممن روى عنهم ، إذا كان الراوي ممن عرف بالتدليس في الحديث وشهر به ، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ، ويتفقدون ذلك منه حتى تنزاح عنهم علة التدليس ".
مقدمة صحيح مسلم " (1/32)

وقال يعقوب بن سفيان : " حديث سفيان وأبي إسحاق ، والأعمش ، ما لم يعلم أنه مدلس ، يقوم مقام الحجة " انتهى من " المعرفة والتاريخ " (2/637)

هذا هو كلام الأئمة في التدليس والمدلسين ، كله يدل على التفصيل في حكم حديث المدلس ، وليس رده مطلقا ، بل الاعتماد على القرائن هو الأساس ، ومن تلك القرائن قلة تدليس الراوي في جنب ما روى ، وهي المرتبة الثانية من مراتب المدلسين - بحسب تقسيم الحافظ ابن حجر رحمه الله - حيث قال : " من احتمل الأئمة تدليسه ، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته ، وقلة تدليسه في جنب ما روى ، كالثوري ، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة ، كابن عيينة " انتهى من " طبقات المدلسين " (ص/13).
وهي الطبقة التي ذكر فيها الأعمش (ص/33)

والكلام السابق أيضا ينطبق على الإمام الزهري رحمه الله ، فقد قال عنه الذهبي رحمه الله : " الحافظ الحجة كان يدلس في النادر " انتهى من " ميزان الاعتدال " (6/235)، لذلك قال الإمام العلاءي رحمه الله : " قد قبل الأئمة قوله (عن) " ينظر " جامع التحصيل " ، وكذا قال سبط ابن العجمي في " التبيين في أسماء المدلسين " . ولا تجد حديثا واحدا ضعفه الأئمة المتقدمون بحجة عنعنة الإمام الزهري ، بل مروياته وأحاديثه مشهورة في جميع كتب السنة من غير تكبير ولا تنقيح عن عنعناته . وإنما رد العلماء أحاديث محصورة معدودة ، تبين لهم أنه قد وقع فيها التدليس بخصوصها ، ولم يردوا جميع مروياته . تجد تلك المرويات في كتب " المراسيل " .

نعم نسلم أن الحافظ ابن حجر رحمه الله عد الإمام الزهري في الطبقة الثالثة (ص/45)، وهم " من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع " . ولكن الراجح ما ذكرناه آنفا عن أكثر العلماء . ينظر كتاب " منهج المتقدمين في التدليس " (ص/84-86)

أما الجواب عن هشام بن عروة واتهامه بالتخليط آخر عمره ، وكون جميع من روى عنه هذا الحديث من أهل العراق وليس من أهل المدينة ، فقد سبق الجواب عنها في موقعنا في الفتوى رقم : (124483)، نرجو الاطلاع عليها والتأمل في جميع أسماء الرواة المدنيين وغيرهم ، لنكتشف خطأ دعوى تفرد العراقيين عنه بهذا الحديث .

وأما الإسناد المشتمل على محمد بن عمرو ، فهو عند أبي داود في " السنن " (4937) يروي عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، عن عائشة رضي الله عنها .

ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة بن وقاص الليثي (ت145هـ)، قال فيه ابن معين : ثقة . وقال ابن المبارك : ليس به بأس . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال في موضع آخر : ثقة .

وقال أبو أحمد بن عدى : له حديث صالح ... أرجو أنه لا بأس به. وإنما وجد العلماء في روايته بعض الأخطاء ، فأنزله عن درجة الحفظ والإتقان ، فقال ابن حبان : كان يخطئ . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، يكتب حديثه ، وهو شيخ . وقال يحيى

القطان : ليس بأحفظ الناس للحديث . ينظر " تهذيب التهذيب " (9/376).

وهكذا تجد أن عبارات نقاد الرواة تميل إلى توثيقه مع بعض التحفظ على أخطائه ، فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، وإنما إذا وجد في حديثه نكارة ، أو تفرد برواية معينة : يتوقف فيها حينئذ . ولكن روايته حديث عائشة هنا وأفقه عليها غيره من الأئمة الكبار ، وليس فيها ما يستنكر لدى جميع العلماء . فدعوى ضعفه بإطلاق ، ورد جميع مروياته مخالفة للمنهجية العلمية المعتدلة .

نرجو أن يكون فيما سبق بيان للتحقيق العلمي في المسألة ، وتوضيح للعلم الحقيقي الذي يقتضيه العقل السليم والمنهج البحثي القويم ، وليس الكلام المرسل ، والتعميمات التي سببها قلة الاطلاع وعدم التخصص .

والله أعلم .